النتائج والتوصيات

١- تعتبر المرابحة صيغة تمويلية مصرفية مناسبة ، يمكن عن طريقها للمصرف الاسلامى توفير احتياجات النشاط التجارى من السلع ، وكذلك توفير بعض مستلزمات النشاط الصناعى من خامات ومستلزمات انتاج وسيطة ، بالإضافة إلى توفير السلع المعمرة للمستهلكين ، وفى ذلك تنشيط لدورة الطلب فى الاقتصاد القومى ، وتولد دخول مكتسبة يترتب عليها إنفاق وتشغيل.

٢- المرابحة فى حقيقتها - فى العمل المصرفى الاسلامى المعاصر - بيع آجل مع زيادة الثمن ، وهو مبدأ فقهى مشروع ، وهى بذلك تمتاز بالبساطة والوضوح فى العلاقة بين المصرف وطالب السلعة ، الأمر الذى يجعل لها اقبال من قبل التجار والمستهلكين.

٣ - يلزم التأكد من حقيقة الصيغة ، ووجود بضاعة انتقلت بالفعل من المورد الى المصرف إلى العميل ، وفقا لأحكام المرابحة في الشريعة ، وليست عملية وهمية ، قصد منها التمويل بزيادة مقابل الأجل وكان البيع صوريا ، هذا هو الفرق الهام والأساس بين التمويل بالمرابحة والتمويل الربوى ، فالأول ينتج عنه انتقال سلعة من مكان لأخر ومن طرف لأخر وبنسبة ربح معلومة على رأس مال أو تكلفة السلعة ، ومن ثم يترتب علية زيادة الانتاج ، حيث الإنتاج هو خلق المنفعة أو زيادتها ، مكانا أو زمانا أوصفة.

٤ - على المصارف الاسلامية أن تعمل على تطوير نظم قبول الودائع ، باستحداث وتنويع صكوك المضاربة بأنوعها ، وصناديق الاستثمار ، وذلك لجذب موارد تتصف بالاستقرار النسبى ، فضلا عن تطوير وتنويع صيغ التوظيف مثل التمويل على اساس الصيغ المركبة من السلم والمرابحة ، أو السلم والاستصناع ، وتمويل رأس المال العامل لتوفير السيولة للمشروعات وفقا لصيغة المشاركة مع تطوير النماذج الحاكمة للعلاقة بين أطرافها ، والتوسع فى انشاء الشركات المتخصصة التابعة فى مختلف مجالات النشاط الاقتصادى وتقديم التمويل اللازم لها ، بحيث تتنوع وتتعدد صيغ التوظيف ولايقتصر على صيغة واحدة هى المرابحة

٥ - تطوير النماذج الحالية الضابطه للتعامل بالمرابحة فى المصارف الاسلامية ، وتعميم عقد المواعدة المنتهية بالبيع ، لما فيه من وضوح وبساطه وضبط فقهى سليم ، شهدت بصحتة لجنة الفتوى بالأزهر الشريف.

٦ - إعداد المخازن التابعة للمصارف الاسلاميه المناسبة لحجم التعامل بالمرابحة ، بحيث يتم التخزين للبضاعة فى مخازن المصرف وتحت اشرافه ضماناً لعدم السداد.

٧ ـ لايتوقع توقف المصارف الاسلامية عن العمل بالمرابحة فى المستقبل القريب ، ولكن نقترح التنويع بين الصيغ المختلفه وتخصيص الوزن النسبى للمرابحة فى توظيفات المصارف الاسلامية تحقيقاً للتوازن فى هيكل التوظيفات لدى المصارف الاسلامية وتوزيعاً للمخاطر ، كما ينبغى كذلك تنويع السلع التى تتعامل فيها المصارف الاسلامية فى المرابحة بغرض تقليل المخاطرة.

٨ ـ إن هيكل الودائع لدى المصارف الاسلامية بوضعه الحالى يعانى من جانب سلبى هو تركز معظم الودائع من الودائع قصيرة الأجل التى يحق لصاحبها السحب منها فى أى وقت ، وعليه فإن طبيعة توظيفات المصارف الاسلامية ستفرض عليها ـ حتماً التركيز على التوظيفات قصيرة الأجل سريعة الدوران والعائد ، ولاشك أن المرابحة هى التى تتميز بتلك الخصائص ، وذلك فى ظل غياب الأدوات (الأوراق) المالية قصيرة الأجل المنضبطة بأحكام الشريعة ، وهو مايدعونا إلى التنبيه إلى الأهمية القصوى لتطوير تلك الأدوات ، لتلبى حاجة المصارف الاسلامية إلى التوظيف قصير الأجل الذى يتصف بالسيولة فى إطار جهد متكامل يقوده بنك التنمية الاسلامى بجدة.

٩ـ ضرورة زيادة راس مال المصارف الاسلامية وتدعيم احتياطاتها بغرض توفير موارد ذاتية طويلة الأجل إلى المستوى الذى يكفل لها القيام بنشاط استثمارى طويل الأجل واداء رسالة المصارف الاسلامية فى خدمة قضايا تنمية مجتمعاتها .

١٠ ـ إعداد موازنه تخطيطية لكل مصرف اسلامى تغطى مختلف الأجال وتصنيفها وفقا لأنواع العملة وطول مدة الاستثمار وصيغ الاستثمار فى ضوء التوقعات التى تأخذ فى الحسبان العوامل ذات التأثير على أنشطة المصرف الاسلامى.